



تعد الحركة الفكرية من المرتكزات الأساسية للحضارة الإسلامية التي اتسمت بالشمولية والترابط والأصالة التي أغنت الحضارات الإنسانية إذ كان عطاؤها الفكري والحضاري تفاعلاً بين الوحي والواقع البشري وشمل بذلك كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

إن الدراسات الفكرية مجال خصب بحاجة إلى دراسة جدية وأصيلة تكشف الغبار عن الكثير من ميادين الفكر الإسلامي وإسهاماته وإبداعه في الفكر والحضارة.

إن دراسة أثر الفقهاء في الحياة السياسية حتى القرن الثالث الهجري دراسة تاريخية ذات أهمية لما للفقه وعلومه من مساس مباشر بحياة الناس في المجتمع الإسلامي فنال الفقهاء اهتماماً ملحوظاً على مختلف الأصعدة الرسمية والعلمية والشعبية حتى وصلت الدراسات الفقهية إلى قمة الازدهار مما جعل تأثير الفقهاء واضحاً في مختلف مجالات الحياة لا سيما السياسية منها.

ولا بد لنا أن نعهد لمعرفة الفقه والتطور التاريخي للفقه والفقهاء، لقد كان الغالب في استعمال الفقه في العهد الأول مرادفاً للدين والشريعة فهو فهم الأحكام الدينية المختلفة (الاعتقادية والأحكام العملية «العبادات، المعاملات» والأحكام الوجدانية المتعلقة بأفعال القلب وتهذيب النفس) فهو معرفة النفس ما لها وما عليها^(١)، ثم حصل تطور في المفاهيم وطراً التخصص في العلوم الشرعية فاختص الفقه بالأحكام العملية ويعرف العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية^(٢).

وقد مرّ الفقه الإسلامي بأطوار ومراحل تاريخية هي:

- عصر النبوة: لقد نشأ الفقه مع بداية البعثة النبوية وظهور الإسلام وأخذ يتطور بحسب الظروف والأحوال وتتابع الحوادث ونزول الأحكام وكان الفقه في هذا العصر مقيداً بالوحي ومصادره الكتاب والسنة وسمي فقه الوحي^(٣).

- عهد الصحابة: شهد هذا العهد أحداثاً كثيرة خاصة بعد الفتوحات واختلاط المسلمين بغيرهم فظهرت وقائع جديدة كانت بحاجة إلى حلول شرعية مناسبة فظهرت مصادر جديدة بالإضافة إلى القرآن والسنة ألا وهي الإجماع والاجتهاد فكان إذا وقعت حادثة ما تستدعي حكماً سعى الخلفاء إلى جمع الصحابة والتوصل إلى حكم شرعي ملائم للحدث مستمداً من الكتاب والسنة واشتهر (١٣) صحابياً بالفتيا والنبوغ بالفقه يسمون بالقراء، وبذلك نرى الفقه تطور تطوراً ملحوظاً وأوجد حلولاً شرعية مناسبة لمستجدات الحياة الجديدة مع الاقتصار على الحوادث والوقائع النازلة المستجدة فكانوا لا يتخيلون مسائل لم تقع ويقدرّون وقوعها ويبحثون عنها وإنما اقتصرّوا على الافتاء فيما يقع لهم وأصبحت بذلك فتاوى الصحابة وأقوالهم

(١) ابن منظور، لسان العرب، (ج١٧، ص٤١٨)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (ج٤، ص٢٨٩)، حاجي

خليفة، كشف الظنون (ج٢، ص١٢٨٢)، التهانوي، كشف اصطلاح الفنون (ج٢، ص٤١).

(٢) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، (ج٢، ص٢٦١)، نخبة من الفقهاء، الموسوعة الفقهية (ج١، ص٢٣).

(٣) المصدر السابق (ج١، ص٢٣)، د. هاشم جميل، مسائل في الفقه المقارن (ج١، ص١١).

وأعمالهم حجة ومصدراً لمن جاء من بعدهم^(١).

- عصر التابعين وأتباع التابعين: تطورت الأبحاث الفقهية على يد كبار فقهاء التابعين وتبلورت بشكل واضح إلى مدرستين الأولى مدرسة الحديث في الحجاز والثانية مدرسة الرأي في العراق وقد نضجت هذه المدارس على أثر ظهور كبار المجتهدين وأئمة المذاهب المعروفة والمندثرة^(٢).

وستتبع آثار وجهود المجتهدين وأئمة المذاهب ومن كان له إلمام بالفقه وقدرة على الاستنباط حيث يسمى فقيهاً.

وفي دراسة فكرية في التاريخ الإسلامي تتناول الفقهاء والحياة السياسية نجد جملة من الآراء منها:

- يرى البعض أن الخلفاء والفقهاء كانوا على طرفي نقيض ليس بينهم إلا الصراع والعلاقة السلبية القائمة على المعارضة والاتهام المتبادل^(٣).

- يذهب البعض إلى القول بوجود فصام بين الحياة الفكرية والسياسية ويرى أصحاب هذا الرأي إلى عزلة الفقهاء ميادين الحياة وانزوائهم في مواقع محددة ونعني بها المساجد وانطوائهم على الحياة الفكرية والدينية فقط، ويرون أن أثر الفقهاء كان هامشياً في الحياة إذ فضلوا الانعزال بل يذهبون إلى مؤاخذه الفقهاء لامتناعهم عن المساهمة في الحياة السياسية والإدارية من خلال رفضهم تولي المناصب السياسية

(١) ابن خلدون، المقدمة (ص ٤٤٦)، ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين (ج ١، ص ١٤-١٩)، السائس، تاريخ التشريع الإسلامي (ص ٧٩).

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون (ج ٢، ص ١٢٨٣)، الخطيب، فقه الإسلام (ص ١٩٧)، أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية (ص ٢٦٠).

(٣) تفصيل ذلك ينظر البدري، (الإسلام بين العلماء والحكام) (ص ٢٥)، النبهان، (المدخل للتشريع الإسلامي) (ص ١٦٢).

والإدارية في الدولة الإسلامية^(١).

- بينما يرى البعض بأن غالبية الفقهاء كانوا يعيشون في ظل الملوك، فهم وعاظ للسلطين يسيسون الدين والفقہ ويصدرون فتاوى جاهزة تخدم وتلائم رجال السياسة وبالتالي فلم يكن للفقهاء أثر في الحياة السياسية بل كان اهتمامهم ملائمة الحالة السياسية وموافقتها^(٢).

- يرى آخرون أن غالبية الفقهاء كان موقفهم معارضاً وممتنعاً عن التقرب للخلافة ورافضاً لتولي الولايات بل يذهب أصحاب هذا الرأي إلى اعتبار هذا الرأي موقفاً شرعياً وفقهياً وهو عندهم موقف بطولي يستحق التمجيد بل وينون عليه أحكاماً كثيرة في الوقت المعاصر، بل ويبالغون بالتركيز على المظالم والمخالفات في الدولة الإسلامية ووصفها بأنها بعيدة عن الإسلام^(٣).

وقبل أن نغور في هذا الميدان نرى من الضروري الانتباه إلى جملة من القضايا نراها قد ولدت الخلط في هذا الموضوع الحساس منها:

- التعميم والإطلاق والقياس الشمولي لدى بعض الباحثين إذ يحكمون على المجتمع الإسلامي بالفساد لظهور حالة سلبية أو عدة حالات فيتهمون العهد الأموي والعباسي بالجور والظلم لبروز بعض المخالفات ويجعلون الشواذ قاعدة شاملة وعامة.

- النظرة الأحادية للرواية التاريخية ليس بوسع الباحث الوصول إلى الحقيقة حكماً تاريخياً مستنداً على رواية واحدة من غير تحقيق وتدقيق ومن غير البحث عن شواهد أخرى أو إجراء مقارنة مع الروايات المعاصرة للحدث التاريخي، لقد ابتعد البعض

(١) عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل السليم (ص ٤٨)

(٢) حسين مؤنس، عالم الإسلام (ص ٢٠٨)

(٣) المرطعي، افتراءات المستشرقين (ص ١٠٤-١٠٥)

عن الصواب حينما اتهم العهد الأموي والعباسي بالظلم والفساد والمجون معتمداً على رواية هنا أو هناك أو معتمداً على كتاب الأغاني أو ألف ليلة وليلة وغيرها.

- الرؤية الجزئية للحدث التاريخي، ليس للباحث المدقق أن ينظر إلى الحدث من زاوية واحدة وجانب معين بل ينبغي أن يتحلى بالشمولية في النظر إلى الحدث من كل الجوانب السياسية أو الدينية أو الاجتماعية والاقتصادية حتى يستطيع إصدار حكم وتحليلاً قريباً من الصواب.

- ونرى أيضاً أن خلفية الباحث وبيئته وما يرى من حوادث معاصرة قد أثرت في أحكام البعض وتحليلاتهم، فبعض المستشرقين ومن تأثر بهم انطلق من واقع رجال الكنيسة في العصور الوسطى والحديثة وعلاقتهم بجوانب الحياة المختلفة فعمم الواقع الكنسي على حال الفقهاء في التاريخ الإسلامي، بينما نجد بعض الباحثين في البلدان العربية والإسلامية رأى الواقع المؤلم لبعض الفقهاء المعاصرين إذ كان منهم وعاظ للسلطين فيما تحمل البعض الآخر معاناة وقسوة شديدة بسبب معارضتهم فيما اضطر البعض للتفرغ للعلم والانعزال بعض الشيء عن الحياة السياسية إن هذا الواقع أثر بشكل أو بآخر على إصدار بعض الأحكام العامة وتعميماً على كافة عصور التاريخ الإسلامي.

ولا بد لنا من وقفة قصيرة مع سياسة الدولة الإسلامية في العهد الأموي والعباسي متجاوزين بذلك العهد الراشدي إذ الخلفاء الراشدون كانوا أئمة في الفقه والعلم وسياستهم كانت مبنية على أسس الشريعة الإسلامية من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وبصدد الكلام عن العهد الأموي فقد يتصور البعض أن العهد الأموي عهد الظلم ويحتج بالحجاج بن يوسف وأن العهد العباسي عهد المجون والجواري ومصادره في ذلك ألف ليلة وليلة والأغاني^(١).

(١) ينظر أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني (ج ٢، ص ٣٦٧)، (ج ٦، ص ٣٣٨)، البلوي، القضاء في الدولة الإسلامية، (ج ٢، ص ٢٧٦-٢٧٧)، البدرى، (الإسلام بين العلماء والحكام) (ص ٢٢).

لقد كان نهج الخلفاء في العهد الأموي والعباسي تأكيد السياسة الدينية للدولة الإسلامية من خلال:

- التأكيد على النهج الديني في الخطب واللقاءات والتعليمات العامة^(١).
 - ضبط تصرفاتهم بضوابط الشريعة وعدم جرأتهم على مخالفة الشريعة بشكل علني على الأقل^(٢).
 - اهتمامهم بالجهاد ونشر الإسلام والدفاع عن العقيدة ومحاربة الشعوبية والزندقة^(٣).
 - المحافظة على استقلال القضاء^(٤).
 - تكليفهم الفقهاء بتولي الولايات الدينية والإدارية المختلفة^(٥).
 - اتخاذهم بعض الفقهاء مستشارين للدولة^(٦).
 - استماعهم لمواعظ ونصائح الفقهاء والأخذ ببعضها^(٧).
 - اهتمامهم بالمظاهر الدينية كالخطبة والبردة وغيرها.
- فكانت مظاهر السياسة الدينية للدولة واضحة ومتعددة يقول ابن كثير: «فكانت سوق الجهاد قائمة في بني أمية ليس لهم شغل إلا ذلك وقد علت كلمة الإسلام في

(١) الطبري، تاريخ (ج ٧، ص ٤٢٧-٤٣٣)، ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٤٠).

(٢) الماوردي، نصيحة الملوك (ص ١٥١).

(٣) ابن قتيبة، المعارف (ص ٣٨٣)، ابن النديم، الفهرست (ص ١٣٣).

(٤) ابن الأثير، الكامل (ج ٦، ص ٢٦)، المسعودي، مروج الذهب (ج ٣، ص ٣٢٢).

(٥) الأزدي، تاريخ الموصل (ص ٣١٨)، الطبري، تاريخ (ج ٨، ص ٥٢)، الحميدي، الذهب المسبوك،

(ص ١٩٠)، الغزالي، مقامات العلماء، (ص ٧١).

(٦) ابن طيفور، بغداد (ص ٣٦)، البيهقي، المحاسن والمساوئ (ص ١٥٠).

(٧) الماوردي، الأحكام السلطانية، (ص ١٦)، ابن الأزرقي، بدائع الملك (ج ١، ص ٢٣٦).

مشارك الأرض ومغاربها وبرها وبحرها وقد أذلوا الكفر وأهله وامتلات قلوب المشركين من المسلمين رعباً، لا يتوجه المسلمون إلى قطر من الأقطار إلا أخذوه وكان في عساكرهم وجيوشهم في الغزو الصالحون والأولياء والعلماء من كبار التابعين .. فقتيبة بن مسلم في بلاد الترك .. حتى وصل إلى تخوم الصين .. ومسلمة بن عبد الملك ابن مروان .. يفتحون في بلاد الروم ويجهدون بعساكر الشام حتى وصلوا إلى القسطنطينية .. ومحمد بن القاسم يجاهد في بلاد الهند .. وموسى بن نصير يجاهد في بلاد المغرب .. فكان سوق الجهاد قائماً في القرن الأول من بعد الهجرة إلى انقضاء دولة بني أمية وفي خلافة بني العباس مثل أيام المنصور وأولاده والرشيد وأولاده في بلاد الروم والترك»^(١).

لقد كان للسياسة والنهج الديني الذي اتبعته الخلافة أسباب منها:

- دينية تتمثل بحب الخلفاء للشرعية والتزامهم الدين.
- علمية رغبتهم في العلم والتعلم وتربية أولادهم تربية دينية علمية على يد العلماء والفقهاء.
- سياسة تتمثل بـ:
- رغبة الخلافة الاستفادة من خبرات الفقهاء في مختلف المجالات لا سيما السياسية والإدارية.
- محاولة الخلفاء كسب التأييد الشعبي وإضفاء الصفة الشرعية لخلافتهم خاصة وأن المجتمع ذو صبغة دينية.
- محاولة الخلافة إضعاف حركات المعارضة وإبعاد الفقهاء عنها.
- محاولة بعض الخلفاء جمع كلمة الأمة من خلال تقريريهم الفقهاء باختلاف

(١) البداية، (ج ٩، ص ٩٢-٩٣).

مدارسهم ونبذ الآراء الخلافية بين الفقهاء ذات المردود السليبي على المجتمع الإسلامي^(١).

إذاً الدولة الإسلامية قائمة والشريعة مصانة ومحترمة على الصعيدين الرسمي والشعبي وإن لم تكن بنفس المستوى الذي كانت عليه في عهد الخلفاء الراشدين إذ بدأت تظهر بعض الهفوات الشخصية والقصور هنا وهناك كلما ابتعدنا عن المنبع الأصيل عصر النبوة، يقول البدري «ومن الجدير بالذكر أننا لا ننكر حدوث إساءات أو وقوع مظالم في بعض العصور الإسلامية وفي ظل دولة الإسلام ولكن نقول إن حوادث الظلم ووقائع الجور من قبل بعض الحكام لا تعني أن الحكام فساق فجار كافرون مارقون كما يتصور البعض ولا تعني أن المجتمع غير إسلامي»^(٢).

وقد اختلفت وجهات الفقهاء في كيفية التعامل مع أخطاء ومخالفات الساسة فمنهم من مال إلى العنف والقوة ومنهم من أخذ بالوعظ الشديد والنصح ومنهم من نهج إلى أسلوب التعامل والتقرب للخلفاء محاولة للتغيير والإصلاح الداخلي وهذا ما سنفصله من خلال تبيان أثر الفقهاء في الحياة السياسية.

ويمكن أن نقسم أثر الفقهاء ومواقفهم من الحياة السياسية في الدولة الأموية والعصر العباسي الأول كما يلي:

(١) ينظر ابن الطقطقا، الفخري في الآداب السلطانية (ص ١٤٠)، ابن قتيبة، (الإمامة والسياسة) (ج ٢، ص ١٥٧)، مؤلف مجهول، (أخبار العباس وولده) (ص ١٤٠)، عمر، (طبيعة الدعوة العباسية) (ص ١١٨)، الأنباري، (النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي)، (ص ٩٧)، البلوي، (القضاء في الدولة الإسلامية) (ج ٢، ص ١٠٨-١١٣).

ملاحظة: كتاب «الإمامة والسياسة» لا تصح نسبته لابن قتيبة قطعاً وقد تكلم أكثر من باحث معاصر بذلك منهم على سبيل المثال: رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية بعنوان: «الإمامة والسياسة دراسة وتحقيق» ويراجع لذلك مقدمة كتاب «تأويل مشكل الحديث» لأحمد الصقر، وفاروق حمادة في «مصادر السيرة النبوية» وشارك مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» وغيرهم. [المجلة].

(٢) الإسلام بين العلماء والحكام، (ص ٢٤-٢٥).

الموقف الأول:

عدد قليل من الفقهاء فضل البعد عن السياسة والفتن وقرر الاعتزال ورعاً وطمعاً في التفرغ للعلم والتأليف والتدريس وربما لعدم امتلاكهم الإمكانيات التي تؤهلهم للعمل السياسي والتأثير فيه أو لعدم وضوح الرؤية السياسية لديهم أو لعدم وضوح الأحداث بالنسبة لهم خاصة وأن هذا العصر شهد ظهور الكثير من الفتن التي تداخلت فيها الأحداث واختلطت فيها الرؤى، هذا ما يمثل عروة بن الزبير (ت ٩٤هـ/ ٧١٣م) إذ اعتزل فتن السياسة في العهد الأموي^(١)، وأيضاً سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ/ ٧١٣م) قال بشأن الخارجين على الخليفة عبد الملك بن مروان: «لا تكن مع هؤلاء ولا هؤلاء فنال رجل من أهل الشام ولا مع أمير المؤمنين .. قال ولا مع أمير المؤمنين»^(٢).

ويتمثل ذلك في بعض مواقف مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ/ ٨٩٥م) من بعض الأحداث فقد «سئل مالك بن أنس عن قتال الخارجين على الخليفة فقال قائل أيجوز ذلك فقال: إن خرجوا على مثل عمر بن عبدالعزيز، فقال السائل فإن لم يكن مثله فقال دعهم ينتقم الله من ظالم لظالم ثم ينتقم من كليهما»^(٣).

والبعض الآخر لم يرغب الاشتراك في ثورات غير مضمون نجاحها كما هو موقف محمد الباقر (ت ١١٤هـ/ ٧٣٢م) وجعفر الصادق (ت ١٤٨هـ/ ٧٦٥م)^(٤).

وقد عاب البعض على بعض الفقهاء العزلة والانطواء والابتعاد عن الحياة السياسية وعدوا ذلك من السلبيات والمآخذ على الفقهاء إذ انعدم بذلك تأثيرهم في

(١) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ١٠٧).

(٢) المصدر السابق، (ج ٩، ص ١٠٥-١٠٦).

(٣) الخولي، مالك (ص ٣٤٢).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج ٦، ص ٢٦٥).

المجتمع ولم يكن لهم دور في الإصلاح والتغيير.

ولست مبرراً أو مدافعاً عن هذه المواقف أو تلك ولكنني أقول ينبغي ألا نفهم اعتزال بعض الفقهاء الحياة السياسية انطواءً وهروباً إذ أن بعضهم كان يرى الفتن المحدقة بالامة على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني فكانت لهم أولويات في العمل والإصلاح للحفاظ على الدين الإسلامي والدفاع عنه من خلال تأصيل وتأليف العلوم وجهودهم العلمية -بدون شك- كان تأثيرها الإصلاحي وحفاظها على الإسلام أكبر من أية جهود أخرى.

مع ذلك فإن هؤلاء الفقهاء لم يألوا جهداً في التأثير في الحياة السياسية كلما سنحت لهم فرصة مناسبة فمثلاً عروة بن الزبير لم يشترك في الفتن وقضايا السياسة ولكنه كان يقدم المشورة لمن أراد وكان من جملة الفقهاء العشرة الذين كان عمر بن عبدالعزيز يرجع إليهم في زمن ولايته على المدينة^(١)، وكان لسعيد بن المسيب مواقف صريحة معارضة لبعض الخلفاء والأمراء خاصة من اشتهر منهم بالمخالفات فمثلاً كان يقول لتلامذته: (لا تملؤوا أعينكم من أعوان الظلمة إلا بالإنكار من قلوبكم كي لا تحبط أعمالكم الصالحة) وقد زوج ابنته لأحد تلامذته الفقراء ورفض خطبة الخليفة عبد الملك لها لولده الوليد بل رفض بيعة الوليد^(٢)، وكان للحسن البصري مآخذ كثيرة على الحكم الأموي وعلى ولاية الحجاج بن يوسف خاصة^(٣).

ثانياً: الموقف الثاني

قسم آخر من الفقهاء كان لهم موقف آخر من الحياة السياسية فكان الطابع العام لموقفهم هو علاقة غير ودية وتمثلت بما يلي:

(١) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ١٠٧).

(٢) المصدر السابق، (ج ٩، ص ١٠٧).

(٣) ابن سعد، طبقات (ج ٧، ص ١٦٣).

١- رفض بعض الفقهاء تولي الولايات والأعمال خاصة القضاء؛ والأمثلة على ذلك أبو حنيفة النعمان بن ثابت رفض تولي قضاء الكوفة في العهد الأموي وامتنع أيضاً عن تولي قضاء بغداد في عهد الخليفة المنصور^(١)، وزفر بن هذيل امتنع عن تولي القضاء للخليفة المنصور والخليفة المهدي في العصر العباسي الأول^(٢)، وسفيان بن سعيد الثوري رفض تولي قضاء البصرة للخليفة المنصور وهرب إلى اليمن^(٣)، ورفض أحمد بن حنبل تولي قضاء اليمن في عهد الخليفة الأمين^(٤)، وامتنع محمد بن إدريس الشافعي تولي ولاية قاضي القضاة في عهد الخليفة المأمون^(٥).

وقد حاولت الخلافة إكراه هؤلاء على تولي القضاء فرفضوا بشدة فاتخذت الخلافة ضد بعضهم إجراءات مادية ومعنوية إذ عدت ذلك الرفض الشديد معارضة للخلافة^(٦).

فيما استخدم البعض الحيل الشرعية للتخلص من ولاية القضاء فمثلاً مسعر بن كدام تظاهر بالجنون^(٧)، وتظاهر عبدالله بن إدريس بأنه مفلوج^(٨)، وتظاهر وكيع بن الجراح بعدم الإبصار فقال للخليفة: (والله يا أمير المؤمنين ما أبصرت منذ سنة ووضع إصبعه على عينه وعني بإصبعه فأعفاه)^(٩).

فيما اعتذر البعض بأعذار رأت الخلافة بأنها مقبولة فقبل الخليفة المهدي اعتذار

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج ٣، ص ٣٢٨)، ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٩٧).

(٢) الحنفي، الجواهر المضيئة، (ج ٢، ص ٥٣٦).

(٣) المسعودي، مروج الذهب، (ج ٣، ص ٣٢٢)، ابن أبي الدم، أدب القضاء (ج ١، ص ٢٦٥).

(٤) ابن الجوزي مناقب الإمام أحمد، (ص ٢٧٠).

(٥) ابن أبي الدم، أدب القضاء (ج ١، ص ٢٦٥).

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج ١٣، ص ٣٣٠)، ابن دحية، النبراس (ص ٢٩).

(٧) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٢٠٨).

(٨) وكيع، أخبار القضاة (ج ٣، ص ١٨٤).

(٩) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٢٠٣).

المنذر بن عبدالله القرشي وقبل الخليفة اعتذار كل من محمد بن سماعة والمعلّى بن المنصور وأبو سليمان بن الجوزجاني^(١).

٢- المظهر الثاني من المظاهر غير الودية بين الفقهاء والخلفاء يتمثل برفضهم أخذ الأموال والهدايا من قبل الخلفاء فمثلاً:

- القاسم بن معن قاضي الكوفة كان لا يأخذ العطاء والرزق^(٢).

- أبو حنيفة رفض هدايا المنصور فقال: (لِمَ لم تقبل فقلت تعطيني من بيت المال ولست من المقاتلة حتى آخذ ما لهم ولا من الذرية حتى آخذ عطاياهم ولا من الفقراء حتى آخذ ما يأخذونه)^(٣).

- أحمد بن حنبل قبل هدايا المتوكل مكرهاً وفرقها جميعاً على الفقراء^(٤).

ليس هذا فحسب بل إن البعض كان يقاطع الفقهاء الذين يلبون دعوة الخلفاء ويأخذون أموالهم فمثلاً:

زجر الفضيل بن عياض سفيان بن عيينة لأنه قبل أموال الخلفاء^(٥)، وكان أحمد بن حنبل قد قاطع عمه إسحاق بن حنبل وبنه لأنهم أخذوا جوائز الأمراء والخلفاء^(٦)، ووکیع بن الجراح قاطع صديقه حفص بن غياث لأنه قبل القضاء^(٧).

٣- ورفض بعض الفقهاء الاستجابة لدعوة الخلفاء بالقدوم إلى بغداد فلم يلب مالك بن أنس دعوة الخلفاء المتكررة للحضور إلى الخلافة معتزلاً بالحديث (المدينة

(١) طاش كبرى زاده، طبقات الفقهاء (ص ٢٦)، الشيرازي، طبقات الفقهاء (ص ١١٤).

(٢) الذهبي، العبر، (ج ١، ص ٢٦٨).

(٣) الحنفي، الجواهر المضيئة، (ص ٤٩٢).

(٤) الذهبي، ترجمة الإمام أحمد (ص ٥٧).

(٥) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ١٩٩).

(٦) الصفدي، الوافي بالوفيات، (ج ٩، ص ٤١١).

(٧) ابن سعد، الطبقات، (ج ٧، القسم ٢، ص ٤٨).

خير لهم لو كانوا يعلمون^(١) ورفض سفيان الثوري دعوة الخليفة الرشيد له بالقدوم إلى بغداد^(٢)، وأيضاً أحمد بن حنبل لم ينتقل إلى سامراء بعد اتخاذها عاصمة إلا بعد إصرار وإكراه شديد من قبل الخليفة المتوكل ثم تركها وعاد إلى بغداد^(٣).

٤- رفض بعض الفقهاء الرضوخ بالقول أو العمل لمطالب الخلفاء فقد حاول الخليفة المنصور الحصول على فتوى فقهية من أبي حنيفة تبرر له معاقبة بعض الخارجين على الخلافة في الموصل ولم يفلح بالحصول على ذلك رغم إلحاحه عليه مما أثار غضبه وقال لأبي حنيفة: (إني فكرت بما قلت فانصرف إلى بلادك ولا تفت الناس بما يكون فيه شين على أمامك)^(٤)، ولم يستجب محمد بن الحسن لرغبة الخليفة الرشيد فأكد أن العهد والأمان الذي أعطته الخلافة إلى يحيى بن عبدالله هو عهد صحيح مما أثار نقمة الرشيد عليه ومنعه من الإفتاء^(٥)، وكانت ليحيى بن أكثم مواقف انتقادية ومعارضة واضحة لكثير من آراء الخليفة المأمون^(٦)، وكانت مواقف أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح وبشر بن الوليد الكندي ورفضهم الاستجابة لمراد الخلافة في عهد الخليفة المأمون والمعتصم والوائق والقول بأن القرآن مخلوق فكان موقفاً معارضاً لسياسة ونهج الخلافة^(٧)، ولا بد من ذكر أن بعض الفقهاء قد واجه عقوبات مادية ومعنوية بسبب موقفه المذكور آنفاً.

لقد كان لموقف الفقهاء المذكور أسباب:

- أراد بعضهم صيانة العلم وحفظه وإعرازه فاجتهدوا بضرورة الابتعاد عن أبواب

(١) ابن عبد البر، الانتقاء (ص ٤٢).

(٢) الغزالي، إحياء (ج ٢، ص ٣٢٤).

(٣) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد (ص ٣٦٤).

(٤) الأزدي، تاريخ الموصل (ص ٢٠٧).

(٥) الصيمري، أخبار أبي حنيفة (ص ١٢٦).

(٦) الغزالي، مقامات العلماء (ص ١٣١).

(٧) الطبري، تاريخ (ج ٨، ص ٦٣٧)، مسكويه، تجارب الأمم (ج ٦، ص ٤٦٦).

الخلفاء وعدوا ذلك صيانةً للعلم: (على العالم أن يصون العلم كما صانه علماء السلف .. فلا يذله بذهابه ومشيه إلى غير أهله من أبناء الدنيا من غير ضرورة أو حاجة)^(١).

- ربما نظر البعض إلى الدولة الأموية والعباسية على أنها أقرب إلى الملك منه إلى الخلافة وأن ساستها هم سلاطين أكثر مما هم خلفاء خاصة وأنهم يرون قد ابتعدوا عما كان عليه الخلفاء الراشدون فأرادوا الإنكار على هؤلاء الخلفاء ومخالفتهم بابتعادهم عنهم وعدم تولي الأعمال^(٢).

- ابتعد البعض من الخلفاء خشية الإقرار بمخالفتهم كما أكد الأوزاعي للخليفة المنصور بقوله: (إن الفقهاء هربوا منك مخافة أن تحملهم على ما ظهر من طريقتك من قبل أعمالك)^(٣)، وخشي البعض أن تلين قلوبهم بكثرة مجالستهم للخلفاء وأن ترضى قلوبهم المنكر^(٤).

- أراد البعض التفرغ للعلم والتدريس والتأليف فابتعد عن السياسة والولاية حتى لا يشغل عن علمه وطلابه^(٥).

- ربما شعر البعض بعدم الكفاءة في الإدارة فاعتذر عن ذلك^(٦).

- البعض امتنع عن أخذ الأموال زهداً وورعاً^(٧).

- البعض هرب من القضاء لعظم أمانته وثقل مسؤوليته لما ورد فيه من وعيد شديد

(١) البيهقي، المحاسن والمساوئ.

(٢) ابن سعد، الطبقات (ج ٧، القسم ٢، ص ٩٢)، السبكي، معيد النعم، (ص ٦٨، ٧١-٧٣).

(٣) الحميدي، الذهب المسبوك (ص ١٩٠).

(٤) ابن الجوزي، تلبس إبليس (ص ١١٩).

(٥) ابن أبي الدم، أدب القضاء، (ج ١، ص ٢٦٤).

(٦) ابن كثير، البداية (ص ١٦٦).

(٧) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد (ص ٣٦٤).

(من قعد قاضياً بين المسلمين ذبح بغير سكين)^(١) و(القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة) وقال أبو حنيفة: (القاضي كالغريق في البحر إلى متى يسبح وإن كان سائماً)^(٢).

- وربما خاف البعض أن يكره على قضاء غير صحيح من قبل الخلفاء والأمراء.

وعموماً إن الموقف المذكور لا يخلو من إيجابيات منها حفظ النفس من الوقوع ببعض الأخطاء في أحكام القضاء وما يترتب على ذلك من آثار كبيرة في الدنيا والآخرة فضلاً عن رغبة بعضهم التفرغ التام للعلم وتعليماً وتأليفاً، وأخيراً ابتعادهم عن المواقف المخرجة والإكراهات التي قد تصدر من قبل الخلافة بشأن بعض الأحكام القضائية.

وعلى الرغم من الإيجابيات المذكورة فإن ذلك الرفض والامتناع لا يخلو من آثار سلبية كبيرة، ذلك لأن خلو المجتمع من ولاية قضاء رصينة ومحكمة يفتح المجال على مصراعيه أمام فوضى دينية واجتماعية وربما سياسية واقتصادية إذ أن «القضاء من فروض الكفايات إذا قام به بعض قوم سقط عن الباقيين وهو من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو أفضل من الجهاد فإن تركوا القضاء أثم الجميع»^(٣)، فترك القضاء من قبل جميع الفقهاء فيه تقصير ديني واضح لما يترتب على ذلك من آثار سلبية في المجتمع فضلاً عن ذلك فإن ترك الفقهاء المؤهلين لهذه الولاية يفتح المجال ليلبيها من غير المؤهلين لها وبالتالي يعود بالضرر الكبير على المجتمع لذا قد يكون قبول القضاء واجباً لمن استوفى شروطه أحياناً: (وإذا كملت شروط القضاء في رجل واحد ولم يكن هناك من يصلح له غيره فالقضاء عليه فرض عين فيجب عليه الإجابة إذا دعي)^(٤).

(١) ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين (ج ١، ص ٣٦).

(٢) الأبشيهي، المستطرف، (ج ١، ص ٢٢).

(٣) ابن الأخوة، معالم القرية، (ص ٣٠٠).

(٤) المصدر السابق، هذا من قبيل الافتراض إذ كان المجتمع الإسلامي وفي عهوده الإسلامية المختلفة مملوء بالفقهاء المؤهلين للقضاء فإذا رفض ولاية القضاء البعض تولاهما البعض الآخر.

وبصدد امتناع كبار الفقهاء عن تولي القضاء نلاحظ ما يلي:

- لا يعني بالضرورة اعتبار هذا الموقف من الفقهاء موقفاً معارضاً للخلافة أو موقفاً سلبياً أو موقفاً فقهيّاً شرعياً يوضح كيفية التعامل مع الدولة بل كان في الغالب مواقف شخصية لها مبرراتها وربما بتأثير الورع فلا يعد هذا الموقف فتوى أو موقفاً دينياً يجب على الغير الالتزام به والدليل على ذلك:

- نصح أبو حنيفة تلميذه أبا يوسف بتولي القضاء ونفهم من ذلك بأن امتناع أبي حنيفة عن القضاء لم يكن موقفاً فقهيّاً فكيف يمتنع عن شيء ويوصي أصحابه به فكان موقفاً شخصياً ربما أدرك أبو حنيفة سلبياته فأوصى بخلافه كما في وصيته لأبي يوسف التي توضح الموازنة الحقيقية في موقف الفقيه وعلاقته مع الدولة والحياة السياسية خاصة وأنها صدرت من شخص مرّ بتجارب عديدة فبلغ النضج الفكري والسياسي بسبب هذه الخبرات التراكمية فيقول فيها:

« يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته وإياك والكذب بين يديه ولا تدخل عليه في كل وقت وفي كل حال ما لم يدعك حاجة علمية فإنك إن أكثر الاختلاف إليه تهاون واستخف بك وإذا عرض عليك شيئاً من أعماله فلا تقبل منه إلا بعد أن تعلم أنه يرضيك ويرضي مذهبك في العلم والقضايا كي لا تحتاج إلى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته ليكون محلك وجاهك باقياً ولا تحتشم أحداً عند ذكر الحق وإن كان سلطاناً .. وإن ولاك السلطان عملاً مما يصلح لك فلا تقبل منه إلا بعد أن تعلم أنك لو لم تقبل قبله غيرك وتضرر به الناس وبعد أن تعلم أنه إنما يوليئك ذلك لعلمك»^(١).

- وأيضاً فنرى الشافعي وأحمد بن حنبل رغم امتناعهم عن تولي القضاء إلا أنهم

(١) الماوردي، أدب الدنيا والدين (ص ١٠-١١)، الحنفي، الطبقات الستية (ج ١، ص ١٨٤)، الرحي، فقه الملوك (ج ١، ص ١٢٧).

رشحوا بعض الفقهاء لتولي القضاء بين يدي الخلفاء^(١).

وعلى الرغم من امتناع أئمة المذاهب وكبار الفقهاء عن تولي القضاء والولايات إلا أننا نرى بأن كبار أصحابهم وتلامذتهم قد تولوا الولايات المختلفة للخلافة وهذا يؤكد بأن امتناعهم لم يكن موقفاً معارضاً أو موقفاً دينياً يجب الاقتداء به. فمثلاً أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة قد تولوا القضاء في العصر العباسي الأول^(٢)، وكذلك أصحاب مالك بن أنس قد تولوا القضاء في نهاية القرن الثاني والقرن الثالث الهجري^(٣) وكذلك أصحاب محمد بن إدريس إذ تولي بعضهم ولايات مختلفة في القرن الثالث الهجري^(٤) وكذلك أتباع أحمد بن حنبل كان لهم دور واضح وإن كان متأخراً في نهاية القرن الثالث والرابع الهجري^(٥).

٥- من مظاهر العلاقة غير الودية والسلبية تأييد بعض الفقهاء لبعض حركات المعارضة للدولة وتمثل هذا التأييد بالمساهمة الفعلية في الحركات والدعم المادي أو المعنوي من خلال إفتاء الناس بتأييدها والانضمام إليها.

ففي حركة عبدالرحمن بن الأشعث سنة (٨٢/ ٧٠١م) وقف عدد من الفقهاء إلى جانب حركة ابن الأشعث وكانوا يمثلون مجموعة قتالية تسمى مجموعة القراء لهم قائد من بينهم ومنهم (١٥) فقيهاً من أهل الكوفة نذكر بعضهم سعيد بن الجبير

(١) ينظر عن اقتراحات الشافعي للخلفاء: ابن كثير، البداية، (ج ١٠، ص ٢٥٣)، ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد (ص ٣٣٩)، السيوطي، تاريخ الخلفاء (ص ٣٠٠)، وينظر عن اقتراحات أحمد بن حنبل للخلفاء: (وكيع، أخبار القضاة، ج ٣، ص ٢٩٧)، ابن الأثير، الكامل (ج ٦، ص ٥١٣).

(٢) ينظر الصيمري، أخبار أبي حنيفة (ص ١٥٢، ص ١١)، المقدسي، أحسن التقاسيم (ص ١٢٧)، الحنفي، طبقات السنية (ج ١، ص ١٣٩-١٤١).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج ٨، ص ٢٦٠)، (ج ٦، ص ٢٨١)، العلي، قضاة بغداد في العصر العباسي، (ص ١٩).

(٤) السبكي، طبقات الشافعية (ج ٣، ص ٢٧٢).

(٥) ابن رجب الحنبلي، الذيل على طبقات الحنابلة (ج ١، ص ١٨٩).

(ت ٩٥هـ / ٧١٤م) وعامراً الشعبي (ت ١٠٣هـ / ٧٢٢م) وعبدالرحمن بن أبي ليلى (ت ١٤٨هـ / ٧٦٥م) و(١٢) فقيهاً من أهل البصرة من بينهم الحسن البصري (ت ١١٠هـ / ٧٢٨م) ويبدو أن موقف هؤلاء الفقهاء المؤيد لحركة ابن الأشعث كانوا يأملون في إصلاح سياسة الدولة الأموية وإعادتها إلى نهج الخلافة الراشدة، قال الشعبي: (قاتلوهم على جورهم واستذلّاهم الضعفاء وإماتهم للصلاة) وبعد فشل الحركة تتبع الحجاج بن يوسف الثقفي (ت ٩٥هـ / ٧١٤م) بعض الفقهاء الذين اشتركوا في الحركة المذكورة فقتل منهم سعيد بن الجبير واعتذر الشعبي فعفا عنه وعفا أيضاً عن الحسن البصري وهذا الاعتذار دليل على تكامل الرؤية السياسية لبعض الفقهاء وانتفاعهم من التجارب إذ أدركوا عدم جدوى الثورة المسلحة فغيروا نهجهم في التغيير والإصلاح والتأثير من التجارب في الحياة السياسية^(١).

وقاد الفقيه زيد بن علي بن الحسين حركة مسلحة في الكوفة في العهد الأموي محاولة منه لإصلاح الحياة السياسية للدولة الإسلامية وإعادتها إلى نهج الخلافة الراشدة وقد أيد بعض الفقهاء الحركة المذكورة التي باءت بالفشل على أثر مقتل زيد سنة (١٢٢هـ / ٧٣٩م)^(٢).

وقد انضم بعض الفقهاء إلى حركة محمد النفس الزكية (١٤٥هـ / ٧٦٢م) وقد أيد مالك بن أنس تلميحاً دون تصريح الحركة المذكورة حينما أفتى للناس بعدم وقوع طلاق المكره كدلالة على عدم شرعية البيعة للخلفاء العباسيين وقد عوقب الإمام

(١) وقد اشترك الحسن البصري مكرهاً في القتال وكان يرى عدم الخروج أولى. ينظر ابن سعد، الطبقات (ج ٧، ص ١٦٣)، اليعقوبي، تاريخ (ج ٢، ص ٢٧٨)، وفي القتال الذي حصل سنة (١٠٢هـ / ٧٢١م) في البصرة بين يزيد بن المهلب وجيش مسلمة بن عبد الملك كان الحسن البصري يحرض الناس على الكف وترك الدخول في الفتنة ونهاهم أشد النهي وذلك لما وقع من القتال الطويل في أيام ابن الأشعث وما قتل بسبب ذلك من النفوس العديدة. ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٢٢٩).

(٢) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٣٤٢-٣٤٤)، البغدادى، (الفرق بين الفرق) (ص ١٦)، الخضرى، (تاريخ التشريع الإسلامى) (ج ٢، ص ١٣٥-٢٠٨).

مالك بالضرب بسبب موقفه هذا بعد فشل الحركة^(١)، ويبدو أن مالك بن أنس قد غير نهجه في التعامل مع الحياة السياسية إذ رأى عدم فعالية العنف والثورة المسلحة فنهج منهجاً آخر في إصلاح الدولة وسياستها كما هو واضح في رسالته للخليفة الرشيد: (يا أمير المؤمنين إن الله وله الحمد قللك أمر هذه الأمة .. فلا تضيعن ما قللك الله من أمر هذه الأمة والرعية)^(٢).

وكدليل آخر على تغيير سياسة مالك تجاه الخلافة العباسية بعد فشل حركة محمد النفس الزكية هو علاقته مع الخليفة المنصور والخليفة المهدي والخليفة الرشيد الذين قصدوا زيارته وحضور دروسه وطلبوا منه تعميم كتابه الموطأ في الدولة الإسلامية واتخاذ مرجعاً للقضاء وطلب منه الرشيد القدوم إلى بغداد ولكنه رفض كل ذلك^(٣)، ويبدو أن الخليفة المنصور اعتذر لمالك بن أنس وأعطى له صلاحيات في متابعة ولاية وعمال الحجاز فكان له من النصح والمشورة للخلفاء والولاة والعمال تأثير واضح في سياسة الدولة العباسية في العصر الأول^(٤).

أما أبو حنيفة فقد أيد ودفع الأموال لزيد بن علي (١٢٢هـ / ٧٤٠م) في حركته في الكوفة في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك (ت ١٢٥هـ / ٧٤٣م)^(٥) وأيد بعض الفقهاء حركة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن في البصرة سنة (١٤٥هـ / ٧٦٣م) فقد «اجتمع له الكثير من الفقهاء وأهل العلم منهم هارون بن سعد العجلي وأبو خالد الأحمر ومعاذ بن معاذ وقال الأعمش لو كنت بصيراً لخرجت وأفتى شعبة بن الحجاج

(١) الطبري، تاريخ (ج ٧، ص ٥٦٠-٦٥٦)، ابن كثير، (ج ١٠، ص ٨٦)، ابن عبد البر، (الانتقاء) (ص ٤٤).

(٢) الغزالي، إحياء (ج ٧، ص ٧٧)، البديري، (الإسلام بين العلماء والحكام) (ص ١٠٦).

(٣) ابن عبد البر، (الانتقاء)، (ص ٤٠-٤٣)، ابن قتيبة، (الإمامة والسياسة) (ص ١٥٥).

(٤) ابن الأثير، الكامل (ج ٦، ص ١٢٥)، أبو زهرة، مالك (ص ٦٥)، أحمد، (موقف الخلفاء العباسيين) (ص ١٩٩-٢٠٠).

(٥) الأصفهاني، مقاتل الطالبين (ص ١٤٦)، ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٣٤٢).

بالخروج^(١). وقد أيد أبو حنيفة وبجماس الحركة المذكورة بل أفتى للحسن بن قحطبة أحد قواد الخليفة المنصور بعدم الخروج لمقاتلة إبراهيم وتعرض بسبب ذلك إلى غضب الخليفة المنصور^(٢)، ولكن يبدو أن مواقف أبي حنيفة نضجت بعد أن مرت بعدة مراحل وتجارب ورأى من الضرورة للأمة تحقيق الاستقرار والابتعاد عن الفتن والثورات المسلحة والإصلاح إنما يتم من خلال المشورة والنصح للمسؤولين المساهمة الإيجابية والتربية والتعليم فقدم أبو حنيفة المشورة للخلفاء في عدة مناسبات بما يخص سياسة الدولة واشترك أيضاً في بناء بغداد^(٣) وقدم خلاصة موقفه السياسي إلى تلميذه القاضي أبو يوسف في كيفية التعامل مع الحياة السياسية من خلال رؤيا ناضجة وهادئة ومترنة^(٤).

ونرى الإمام الشافعي جاء دوره بعد تجارب من سبقه من الأئمة فرأى الثورات المسلحة ورأى النتائج بل امتحن وعذب بين يدي الخليفة الرشيد بتهمة تأييد العلوية وتشفع له محمد بن حسن الشيباني؛ بعد ذلك جالس الرشيد ونصحه وأشار عليه ببعض القضاة والعمال^(٥) واقترح على الخليفة الأمين أحمد بن حنبل قاضياً على اليمن^(٦)، ولم يؤيد الشافعي أية ثورة مسلحة أو حركة معارضة، ولم يل القضاة للخليفة المأمون يبدو أنه كان ناضجاً سياسياً يرى مصلحة الأمة بالاستقرار وعدم إثارة الفتن وحركات المعارضة التي لا يضمن نجاحها مع ذلك لم يتول شيئاً للدولة بل تفرغ للعلم ويرى (لا سياسة إلا ما وافق الشرع) ويرى ضرورة بقاء الخلافة لما يرى فيها من منافع للمسلمين ويرى تحريم الخروج على الإمام إذا كان الضرر أكثر من

(١) المصدر السابق، (ج ١٠، ص ٩٤)، ابن خلدون، تاريخ (ج ٣، ص ١٩٤).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ص ٥٢)، الصيمري، أخبار أبي حنيفة (ص ٨٧).

(٣) ابن الطقطقي، الفخري (ص ١٦٢)، الحمداني، بغداد (ص ٣٣).

(٤) الماوردي، أدب الدنيا (ص ١٠-١١)، الحنفي، الطبقات السنية (ج ١ / ص ١٨٤)، الرحي، فقه الملوك (ج ١، ص ٢٧).

(٥) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٢٥٣)، ابن الجوزي، المناقب (ص ٣٣٩).

(٦) السيوطي، تاريخ الخلفاء (ص ٣٠٥).

النفع ولم يرغب الشافعي في شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وإضاعة أموالهم ويرى ضرورة التزام الخليفة بالشرع.

أما الإمام أحمد بن حنبل فقد رفض تولي القضاء ووقف بوجه المعتزلة وقولهم بخلق القرآن وحبس وضرب في عصر المعتصم والوائق وكان ينكر على بعض الخلفاء المخالفات والمظالم ويرى عدم جدوى الخروج على الخليفة لما فيه إضعاف وتفريق وإسراف أموال الأمة فلم ينصر خارجاً على الخليفة ولم يدع إلى الخروج^(١).

فلاحظ أن الفقهاء كانوا ينظرون بعين الحكمة آخذين بنظر الاعتبار مصلحة الأمة ورضوخاً للأمر الواقع وليس تأييداً للمظالم ورضوخاً للمتغلب كما يتصور البعض.

الموقف الثالث: أن غالبية الفقهاء في العهد الأموي والعباسي تعامل مع الأمر الواقع فاعتبروا الخلفاء أولياء أمور المسلمين تجب على المسلمين طاعتهم حفاظاً على المصلحة العامة وحفاظاً على وحدة الأمة وسداً للفراغ السياسي الذي قد يسير إليه حال الأمة الإسلامية بفقدانهم الزعامة السياسية المتمثلة بالخلافة، ويؤكد الحسن البصري ذلك بقوله: (هم يلون من أمورنا الجمعة والفيء والثغور والحدود، والله لا يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا وإن ظلموا والله لما يصلح الله بهم أكبر مما يفسدون)^(٢) وورد عن عبدالله بن مبارك ما يؤكد أهمية ولاية الأمور للمسلمين بقوله:

إن الجماعة حبل الله فاعتصموا بها في العروة الوثقى لمن دان
الله يدفع بالسلطان معضلة عن ديننا رحمة منه ورضوانا
لولا الأئمة لم يأمن لنا شبل وكان أضعفنا نهياً لأقوانا^(٣)

(١) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد (ص ٢٧٠)، ابن الأثير، الكامل (ج ٦، ص ٤٤٥)، الذهبي، ترجمة الإمام أحمد (ص ٥١).

(٢) ابن سعد، الطبقات (ج ٧، ص ١٦٣)، ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٥١). قلعة جي، موسوعة فقه الحسن البصري، (ص ١٠-١١).

(٣) ديوان الإمام عبدالله بن مبارك، دراسة وتحقيق الدكتور مجاهد مصطفى بهجت، (ص ٤١-٦٦).

ويؤكد قاضي القضاة أبو يوسف ذلك فيقول: (وإن الله بمنه ورحمته وعفوه جعل ولاية الأمور خلفاء في أرضه وجعل لهم نوراً يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم وبين ما اشتبه من الحقوق عليهم وإضاءة نور ولاية الأمور إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها بالتثبيت والأمر بالبين وإحياء السنن التي سنّها القوم الصالحون أعظم موقعاً فإن إحياء السنن من الخير الذي يحيا ولا يموت)^(١).

ونرى مظاهر العلاقة الودية الإيجابية بين الفقهاء والخلفاء وأثرهم في الحياة السياسية بما يلي:

- تولي الفقهاء الأعمال والولايات الدينية والمدنية المختلفة كدليل على العلاقات الودية بين الفقهاء والخلفاء وكإشارة إلى تأثير أهل الفقه في سياسة الدولة وإدارتها فقد شغل الفقهاء الولايات الإدارية المختلفة في الدولة الإسلامية في العهد الأموي والعباسي الأول.

وقد أجريت إحصائية للأعمال والولايات المختلفة التي تولّاها الفقهاء في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٤٧هـ) ولولايات العراق فقط فتوصلت إلى ما يلي:

- ٨ فقهاء تولوا ولاية قاضي القضاة.
- ١١٦ فقيهاً تولوا القضاء في ولايات العراق (بغداد، الكوفة، البصرة، واسط).
- ٣ فقهاء تولوا ولاية الحسبة.
- ٢ تولوا إمارة.
- ٢ تولوا السفارة.
- ٤ فقهاء تولوا ولاية الشرطة.
- ٣ فقهاء الإشراف العام على أعمال ووزراء الدولة أحياناً وهم: أبو يوسف في

(١) الخراج، (ص ٣٥).

عهد الرشيد، ويحيى بن أكثم في عهد المأمون، وأحمد بن أبي داود في عهد المعتصم.

- ونلاحظ من ذلك بأن ١٣٧ فقيهاً تولوا الولايات الدينية أي بنسبة ٨٢٪ بينما ٨ فقهاء تولوا الولايات الإدارية الأخرى أي بنسبة ٨٪.

- ونلاحظ أيضاً بأن الفقهاء الذين رفضوا تولي القضاء في الفترة ذاتها حوالي ٢٦ فقيهاً فقط.

- ونلاحظ أيضاً أن نسبة المواقف غير الودية كانت قليلة نسبياً فلم تتجاوز ٣٤ موقفاً من قبل ٢٦ فقيه مقابل ١٣٠ فقيهاً كانت لهم علاقة ودية، وتولي القضاء في ولايات العراق فقط في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٤٧هـ/ ٧٤٩-٨٦١) ^(١).

ونرى أيضاً بأن الفقهاء الذين تولوا الولايات أعلاه لم يكونوا من مذهب فقهي محدد وإن كانت الغالبية على الفقه الحنفي بفضل قاضي القضاة أبي يوسف ^(٢) ولكننا نجد أيضاً فقهاء قضاة من أصحاب مالك بن أنس ^(٣) وأصحاب الشافعي ^(٤) وفقهاء الحنابلة الذين كان لهم دور كبير في القرن الثالث الهجري ^(٥).

ونلاحظ بأن تولي الفقهاء الولايات لا سيما القضاء لا يعني أنهم أصبحوا وعازماً للسلطين إذ كانت استقلالية القضاء وصلابة الفقهاء في الحق واضحة إذ كانوا لا تأخذهم في الحق لومة لائم. ولا يصح ما يشاع بأن الدولة كانت تضغط عليهم وتسير القضاء كما تريد.

بل كانت الخلافة حريصة على تحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع فكان الخليفة

(١) ينظر الحمداني، أثر فقهاء العراق في الحياة العامة في العصر العباسي الأول، (ص ٧٣-١٤٨).

(٢) الحنفي، الطبقات السنية (ج ١، ص ١٣٩-١٤١).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج ٨، ص ٢٦٠)، العلي، قضاة بغداد في العصر العباسي (ص ١٩).

(٤) السبكي، طبقات الشافعية (ج ٣، ص ٢٧٢).

(٥) الحنبلي، الذيل على طبقات الحنابلة (ج ١، ص ١٨٩).

المنصور يبحث عن قاضٍ لا تأخذه في الحق لومة لائم^(١) وعندما أقر الخليفة المهدي سفيان الثوري على القضاة أمر أن لا يتدخل أحد في أحكامهم ولكنه رفض^(٢)، ومن هنا نرى صلابه القضاة في الحق وشدتهم مع الباطل مهما كانت جهته فطالما صدرت أحكام قضائية ضد بعض الخلفاء والأمراء مثلاً:

* القاضي يحيى بن سعيد ساوى بين المنصور وخصمه الجمال^(٣).

* القاضي سوار بن عبدالله يصدر حكماً ضد المنصور^(٤).

* القاضي أبو علاثة أصدر حكماً ضد وكيل الخليفة المهدي^(٥).

* القاضي أبو يوسف أصدر حكماً قضائياً ضد الخليفة الهادي حول بستان لشيخ من أهل السواد^(٦) وحكماً آخر ضد الخليفة الرشيد بل كان يذكر هذا المجلس بندم شديد وخوف من الله لعدم المساواة بين الخليفة وخصمه في مجلس القضاء^(٧).

* وحضر رجل إلى الخليفة المأمون وادعى مظلمة من الخليفة ودعاه إلى القضاء فطلب يحيى بن أكثم فقال يحيى لا أفعل لأن الأمير لم يجعل داره مجلس قضائي^(٨).

* ولم يوافق قاضي الكوفة جعفر بن محمد بن عمار البرجمي على حضور صاحب البريد مجلس القضاء^(٩).

(١) ابن الأثير، الكامل (ج ٦ ص ٢٦).

(٢) المسعودي، مروج الذهب (ج ٣ ص ٣٢٢).

(٣) مؤلف مجهول، العيون والحداث (ص ٢٦١).

(٤) وكيع، أخبار القضاة (ج ٢ ص ٦٠).

(٥) الطبري، تاريخ (ج ٨ ص ١٧٢).

(٦) وكيع، أخبار القضاة (ج ٣، ص ٢٥٤).

(٧) الصيمري، أخبار أبي حنيفة (ص ١٠٠).

(٨) البيهقي، المحاسن والمساوئ (ص ٤٩٨).

(٩) وكيع، أخبار القضاة (ج ٣، ص ١٩٤).

* أصدر القاضي شريك بن عبدالله حكماً ضد موسى بن عيسى والي الكوفة لصالح امرأة^(١).

* أصدر القاضي شريك حكماً ضد كاتب والي الكوفة^(٢). وكان القاضي يهدد الولاة والمسؤولين بتنفيذ أمر القاضي أو ترك القضاء والتوجه بالشكوى إلى الخلافة وكان الخلفاء يحمون القضاء^(٣).

وقد ظهرت حالات معينة حاول الولاة الضغط على القضاء فقد طلب محمد بن سليمان والي البصرة من قاضيه عبيدالله بن الحسن العنبري بتغيير قضاائه وتنفيذ أمر الوالي^(٤).

وتولى بعض الفقهاء النظر في المظالم وأصدروا أحكاماً ضد المسؤولين فكان الحسين بن الحسن العوفي صاحب المظالم وكان جريئاً في ولايته إذ أمر الخليفة المهدي برد مظلمة أحد الناس^(٥).

والقاضي أبو يوسف أصدر أمراً للخليفة الرشيد برد مظلمة أحد الناس^(٦).

ويحيى بن أكثم يتولى المظالم في عهد الخليفة المأمون ويأمر العباس بن الخليفة بإرجاع مظلمة أخذها من امرأة عجوز^(٧).

إن ما تقدم يبين ما يلي:

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج ٨، ص ٢٩٠).

(٢) وكيع، أخبار القضاة (ج ٣، ص ١٩٤).

(٣) ن. م، (ج ٣، ص ٢٨٧).

(٤) ن. م، (ج ٢، ص ٩٥).

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج ١، ص ٨٧).

(٦) الصيمري، أخبار أبي حنيفة (ص ١٠٠).

(٧) الماوردي، الأحكام السلطانية (ص ٨٤-٨٥).

* استقلالية القضاة وعدم خضوعهم للولاة والخلفاء وبالتالي فهؤلاء الفقهاء لم يكونوا أداة بيد السلاطين كما يحلو للبعض أن يطلق ذلك.

* ونلاحظ بأن الفقهاء كان لهم دور وأثر واضح في سياسة الدولة الداخلية من خلال تنفيذهم الحق وصلابتهم فيه سواء في ولاية القضاء أو النظر في المظالم. ومن مظاهر العلاقة الودية والتأثير المباشر للفقهاء في الحياة السياسية الشورى التي أدلاها الفقهاء لمسؤولي الدولة نذكر منها:

- عمر بن عبدالعزيز في ولايته للمدينة مع فقهاء المدينة إذ جمع عشرة من كبار فقهاء المدينة وقال لهم: «إني لا أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم أو برأي من حضر منكم فإن رأيتم أحداً ستعدى أو بلغم عن عامل لي ظلامه .. إلا أبلغني»^(١) والمعلوم أن ولاية عمر بن عبدالعزيز في المدينة كان فترة عدل ورد للمظالم وطبيعي كان للفقهاء دور في سياسة الوالي المذكور إذ كانوا بمثابة مجلس استشاري للوالي.

- رجاء بن حيوة وإشارته وإقناعه الخليفة سليمان بن عبد الملك بتعيين عمر بن عبدالعزيز خليفة من بعده^(٢).

- مالك بن أنس ومشورته للخليفة المنصور ببعض الأعمال والسياسات الداخلية والخارجية ومنها اتخاذ عمال وولاة من أهل الصلاح^(٣).

- أبو يوسف وإشارته للخليفة الرشيد بقضايا كثيرة تتعلق بسياسة الدولة وإدارتها فقد قدم الخليفة الرشيد السياسة الشرعية للدولة وأشار عليه:

* باختيار ولاة وعمال من أهل الصلاح.

* استبعاد بعض الطرق في معاملة المسلمين وغيرهم.

(١) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٧٦، ٧٩، ٢٠٢).

(٢) المصدر السابق، (ج ٩، ص ١٩٠).

(٣) ينظر ابن الأثير، الكامل، (ج ٦، ص ١٢٥)، أحمد، مواقف الخلفاء العباسيين (ص ٢٠٠).

* استبعاد بعض التعسف الذين يقوم به العمال أثناء جباية الخراج.

* إصلاح أحوال المسجونين

* جلوس الخليفة للنظر في المظالم^(١).

* محمد بن إدريس الشافعي يقترح للرشيد بعض الولاة من أهل الدين والتقوى^(٢).

* وكان لقاضي القضاة يحيى بن أكثم توجيهات واقتراحات عديدة للخليفة المأمون ومعظمها تصب في سياسة وإدارة الدولة منها مثلاً في كيفية حفظ أسرار الدولة إذ قال للخليفة: «يا أمير المؤمنين ليس يستقيم كتمان شيء إلا بإذاعة غيره وإلا وقع الناس عليه»^(٣) ومرة أخرى يشير للخليفة المأمون بضرورة الابتعاد عن النعرات الطائفية قائلاً: «يا أمير المؤمنين إن العامة لا تحتمل هذا وخاصة أهل خراسان لا تأمن أن تكون لهم نفرة وإن كان لم تدر ما عاقبتها والرأي أن تدع الناس على ما هم عليه ولا تظهر لهم أنك تميل إلى فرقة من الفرق فإن ذلك أصلح في السياسة وأحرى في التدبير»^(٤). ووقف يحيى بن الأكثم بشدة بوجه الخليفة المأمون حينما أراد تعميم بعض الآراء المخالفة لفقهاء أهل السنة والجماعة حتى أقنعه بالعدول عنها^(٥).

* وكان لمقترحات قاضي القضاة أحمد بن أبي داود أثر واضح في سياسة الدولة فكان يحث الخليفة المعتصم على بعض المشاريع النافعة لعامة الناس كما في إحسانه لأهل الحرمين حينما وافقهم غلاء فاحش ومرة أخرى يشجع الخليفة المعتصم على

(١) أبو يوسف، الخراج (ص ١٠٦-١٠٧).

(٢) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٢٥٣).

(٣) ابن طيفور، كتاب بغداد (ص ١٤١).

(٤) ن. م (ص ٥٤).

(٥) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج ٢، ص ٢٨٨).

إصلاح نهر لأهل الشاس إذ قال له: «يا أمير المؤمنين إن الله يسألك عن النظر في أمر أقصى رعيته كما يسألك عن النظر في أمر أدناها ولم يزل به حتى أطلق ألفي درهم لإصلاح ذلك النهر»^(١)، وأشار ابن أبي داود على الخليفة تلميحاً بإقصاء الأفسين^(٢)، وكان دوره أكبر وأوضح في سياسة الدولة حينما سعى لتعيين الخليفة المتوكل بعد الخليفة الواثق ونجح في ذلك^(٣) وكان لذلك أثره الواضح في تغيير سياسة الدولة ورفع المحنة عن أهل الحديث في مسألة خلق القرآن^(٤).

* أحمد بن حنبل يقترح للخليفة المتوكل بعض العمال والقضاة^(٥).

إن هذه المشورة والاقتراحات كان لها بدون شك تأثير مباشر في سياسة الدولة إذ كان الخلفاء في الغالب يأخذون بمشورة الفقهاء.

ومن مظاهر تأثير الفقهاء على سياسة الدولة إشراف بعضهم على الولاة والوزراء والعمال نذكر منهم:

* رجاء بن حيوة وإشرافه على بعض العمال والولاة في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك والخليفة عمر بن عبد العزيز^(٦).

* مالك بن أنس يتولى الإشراف ومراقبة الولاة والعمال في الحجاز في عهد الخليفة المنصور^(٧).

* ليث بن سعد وإشرافه على العمال والوالي في مصر إذ «كان كبير الديار المصرية

(١) ابن الأثير، الكامل (ج ٥، ص ٦٥).

(٢) الطبري، تاريخ (ج ٩، ص ١٠٩).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج ٧، ص ١٦٥).

(٤) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٢٢٥).

(٥) وكيع، أخبار القضاة (ج ٢، ص ٩٧).

(٦) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٣١٥).

(٧) القاضي عياض، ترتيب المدارك (ج ١، ص ٨٧).

وأمر من بها في عصره بحيث أن القاضي والنائب تحت إمرته ومشورته»^(١).

* أبو يوسف قاضي القضاة وإشرافه على القضاة وبعض العمال والولاة في عهد الخليفة الرشيد^(٢).

* يحيى بن أكثم وإشرافه على القضاة والعمال والولاة في عهد الخليفة المأمون فكان الوزراء لا يعملون في تدبير الملك شيئاً إلا بعد مطالعة يحيى بن أكثم^(٣).

* أحمد بن أبي داود وإشرافه ومراقبته لرجال الإدارة في عهد الخليفة المعتصم والخليفة الواثق إذ «كان القاضي أحمد بن أبي داود يشتغل بأمور الخلفاء ويضاهي الوزراء»^(٤).

إن هذا الإشراف من قبل بعض الفقهاء كان له أثر واضح في سياسة الدولة وإدارتها.

ومن آثار الفقهاء الأخرى في الحياة السياسية الفتوى التي كانت بما يرضاه الشرع لا بما يرضاه الخلفاء ولا يصح هنا ما ورد عن أبي يوسف واستخدامه الحيل الشرعية في الفتوى بما يلائم مراد السلطان تلك الأكاذيب الملفقة التي روتها مصادر كالأغاني وألف ليلة وليلة.

ومن الأمثلة على الفتاوى ذات التأثير الواضح في سياسة الدولة^(٥).

* فتوى الحسن البصري لوالي العراق عمر بن هبيرة يبين له بطلان عمله في منع

(١) ابن النديم، الفهرست (ص ٢٥١).

(٢) الصيمري، أخبار أبي حنيفة.

(٣) الذهبي، العبر (ج ١، ص ٤٣١)، الغزالي، مقامات العلماء (ص ١٣٠).

(٤) المسعودي، مروج الذهب (ج ٤، ص ٤٥٩).

(٥) الأصفهاني، الأغاني، (ج ٢، ص ٣٦٧، ج ١٧، ص ١٣٨)، حسن إبراهيم حسن، النظم الإسلامية

(ص ٣٠٢)، البلوي، القضاء في الدولة الإسلامية (ج ٢، ص ٢٧٦).

العطاء عن البعض والفتوى له بعدم جواز ذلك. وكان لهذه الفتوى أثر واضح في سياسة عمر بن هبيرة مع المعارضين في العراق^(١).

* فتوى أبو حنيفة لوالي العراق عمر بن هبيرة حول إجراء الصلح مع الخوارج فاتخذ موقفاً وسطاً تقتضيه المصلحة العامة وكان فتواه تنص على مصالحتهم عما ناله أثناء الفتنة وأما ما نالوه قبل الفتنة فيحاسبون عليه، وافق ابن هبيرة على هذا الرأي والتزم وذاك دليل واضح على أثر الفقيه في سياسة الدولة^(٢).

* والي الكوفة في عهد الأمير وأبو حنيفة:

(قال: إن أمير المؤمنين يأمرني بضرب الأعناق وسفك الدماء وأخذ الأموال وانتهاك المحارم أفأطيعه في ذلك أم أعصيه. فقال أبو حنيفة: ما يأمرك أمير المؤمنين طاعة الله أم معصيته قال: لا بل طاعة الله فقال له أبو حنيفة: أطع أمير المؤمنين في كل ما كان طاعة لله ولا تعصيه)^(٣).

* جمع المنصور الفقهاء يستفتيهم في أهل الموصل. وخروجهم عن الطاعة بعد إعطائهم العهد والأمان فأراد المنصور أن يعاقبهم لنكثهم بالعهد^(٤)، فقال أبو حنيفة: إنهم شرطوا لك ما لا يملكون وشرطت عليهم ما ليس لك لأن دم المسلم لا يحل إلا بأحد معان ثلاثة. فإن أخذتهم أخذت بما لا يحل وشرط الله أحق أن توفي به فأمر المنصور الفقهاء بالانصراف. فالتزم المنصور بفتوى أبي حنيفة وذاك دليل على تأثير الفقهاء بالسياسة^(٥).

* فتاوى أبي يوسف وأثرها في سياسة الدولة. وقد لعب دوراً في حل مشكلة أهل

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج ٢، ص ٧١).

(٢) المكي، المناقب (ج ٢، ص ٢٠٩).

(٣) الصيمري، أخبار أبي حنيفة (ص ٦١).

(٤) الصيمري، أخبار أبي حنيفة (ص ٥٨)، ابن الأثير، الكامل (ج ٥، ص ٥٨٤).

(٥) الأزدي، تاريخ الموصل (ص ٢٨٥).

الموصل مع الخلافة في خلافة الرشيد^(١).

* فتوى مالك بن أنس للمهدي حول إعادة بناء الكعبة وحول منبر الرسول ﷺ وفتوى مالك للرشيد بشأن بعض المخالفات وإنكاره لها كلعب الشطرنج واستفتى الرشيد مالكا حول قتال أهل دهلك فقال إن كان خروجهم عن ظلم من السلطان فلا يحل قتالهم وإن كانوا إنما شقوا العصا فقتلهم حلال^(٢).

ويبدو لنا مما تقدم الأثر الواضح لفتاوى الفقهاء في سياسة الدولة وإن كان لا يعني بالضرورة استجابة الخلافة لها دائماً.

ولا بد من ذكر الفتاوى التي أصدرها بعض الفقهاء بما يرضي الخلفاء والأمراء كما في فتوى الشعبي لعمر بن هبيرة يبرر بعض أفعاله حينما قال له: «أصلح الله الأمير إنما السلطان والد يخطئ ويصيب فسر الوالي لقوله وأعجب به»^(٣)، وأيضاً أفتى ابن أبي ليلى وابن شبرمة للمنصور بما يريد وبما يتعلق بمشكلته مع الخارجين من أهل الموصل إذ «قالوا له يدك مبسوطة عليهم وذلك مقبول فيهم فإن عفوت فأنت أهل العفو وإن عاقبت فما يستحقون»^(٤) وقد أفتى وهب بن وهب البحرني بنقض أمان يحيى بن عبدالله العلوي كما أراد الخليفة الرشيد^(٥)، وأفتى محمد بن عبدالله بن ثلاثة والزنجي بن خالد المكي للخليفة المهدي بنقض عهد ولاية العهد الذي أعطاه لعلي بن عيسى فغير العهد إلى ولده موسى الهادي^(٦)، وقد استجاب بعض الفقهاء لرغبة الخليفة المأمون والمعتصم والقول بخلق القرآن رغبة واعتقاداً منهم عبدالله بن محمد بن

(١) ابن كثير، (البداية (ج ١٠، ص ١٣٥).

(٢) القاضي عياض، ترتيب المدارك (ج ١، ص ٢٠٨).

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج ٢، ص ٧١).

(٤) الحنفي، الجواهر المضية (ص ٤٠٢).

(٥) الطبري، التاريخ (ج ٨، ص ٢٤٩).

(٦) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ١٥١).

عليه وعبد المنعم بن إدريس والمظفر بن مرجأ وابن البكاء^(١) ووافق البعض مكرهاً تحت وطأة التهديد والوعيد^(٢).

نصائح ومواعظ الفقهاء للخلفاء:

انطلاقاً من الواجب الشرعي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعملاً بمجديث النبي ﷺ: «الدين النصيحة»^(٣) فكانت نصائح الخلفاء من مقدمة أقوال وأفعال الفقهاء لما في ذلك من تقويم لسياساتهم وتحقيق النفع العام للأمة ونرى أن بعض النصائح كان باللين والتلطف نذكر منها: (قال سليمان يا أبا حازم ما لنا نكره الموت فقال لأنكم خربتم آخرتكم وعمرتم دنياكم فكرهتم أن تنتقلوا من العمران إلى الخراب)^(٤).

وقال آخر للخليفة سليمان بن عبد الملك: (يا أمير المؤمنين إنه تكنفك رجال أساؤوا الاختيار لأنفسهم وابتاعوا رضاك بسخط ربهم .. فلا تأمنهم على من ائتمنك الله عليه فإنهم لم يألوا في الأمانة تضييعاً وفي الأمة فسقاً وعسفاً وأنت مسؤول عما اجترحوا وليسوا مسؤولين عما اجترحت فلا تصلح دنياهم بفساد آخرتك)^(٥).

ونصح سالم بن عبد الله الخليفة عمر بن عبد العزيز: (إن أردت النجاة غداً من عذاب الله فصم عن الدنيا وليكن إفطارك فيها الموت)^(٦).

(١) الطبري، التاريخ (ج ٨، ص ٤٤)، ابن الأثير، الكامل (ج ٦، ص ٤٠٧).

(٢) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ٢٧٢)، ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد (ص ٣٨٢).

(٣) مسلم، الجامع الصحيح (رقم ٥٥).

(٤) الحميدي، الذهب المسبوك (ص ١٧٥).

(٥) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٢٤٥).

(٦) ن. م، (ص ٢٠٦).

وقال له محمد بن كعب: (إن أردت النجاة من عذاب الله فليكن كبير المسلمين عندك أباً وأوسطهم أخاً وأصغرهم عندك ابناً فوقر أباك وأكرم أخاك وتحنن على ولدك) وقال له رجاء بن حيوة: (إن أردت النجاة غداً من عذاب الله فأحب للمسلمين ما تحب لنفسك واكره لهم ما تكره لنفسك ثم مت إن شئت)^(١).

وقال الحسن البصري مجيباً الخليفة عمر بن عبدالعزيز حينما سألته عن الإمام العادل فقال: (إن الله جعل الإمام العادل قوام كل مائل وقصد كل جائر وصلاح كل فاسد وقوة كل ضعيف ونصفه كل مظلوم ومفزع كل ملهوف وهو القائم بين الله وبين عباده يسمع كلام الله ويسمعهم وينظر إلى الله ويريههم وينقاد إلى الله ويقودهم وهو كالعبد الذي ائتمنه سيده واستحفظه ماله وعياله وهو الذي لا يحكم في عباد الله يحكم الجاهلية ولا يسلك بهم سبيل الظالمين ولا يسلط المستكبرين على المستضعفين فهو وصي اليتامى وخازن المساكين يربي صغيرهم ويمون كبيرهم)^(٢).

وروي أن أبا جعفر المنصور استدعى ابن طاووس أحد علماء عصره ومعه مالك بن أنس فحدثه بحديث النبي ﷺ: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أشركه الله في حكمه فأدخل عليه الجور في عدله»^(٣)، ومالك بن أنس يعظ الخليفة الرشيد قائلاً: (اذكر نفسك في غمرات الموت وكربه وما هو نازل بك وما أنت موقوف به بعد الموت من العرض على الله سبحانه ثم الحساب ثم الخلود بعد الحساب وأعد الله ما يسهل عليك أهوال تلك المشاهد وكرهها .. لا تأمن على شيء من أمرك من لا يخاف الله .. احذر بطانة السوء وأهل الردى على نفسك .. فلا تجر ثيابك إن الله يكره ذلك .. أطع الله في معصية الناس ولا تطع الناس في معصية الله)^(٤).

(١) ن.م، الحميدي، الذهب المسبوك (ص ١٧٥).

(٢) الحميدي، الذهب المسبوك (ص ١٧٦)، البدرى، الإسلام بين العلماء والحكام (ص ٤٦).

(٣) ورد حديث في معناه عند أبي داود/ السنن (رقم ٣٥٧٥)، بنظر البدرى، الإسلام بين العلماء والحكام (ص ٩٤).

(٤) عياض، ترتيب المدارك (ج ١، ص ٢١٥).

كما رأينا فإن بعض النصائح والمواعظ كانت مبادرة شخصية من بعض الفقهاء إذ انتهزوا لقاءهم بالخلفاء فتعرضوا لهم بالوعظ والنصح وأحياناً أخرى نجد أن المواعظ والنصائح جاءت نتيجة طلب بعض الخلفاء من بعض الفقهاء الموعدة والنصيحة.

وكانت بعض النصائح مصحوبة بوعظ وزجر شديد مع تذكير ووعيد، فهذا الفقيه المشهور طاووس بن كيسان يعظ الخليفة هشام بن عبد الملك قائلاً: (سمعت من أمير المؤمنين علي عليه السلام يقول إن في جهنم حيات مثل القلال وعقارب كالبغال تلدغ كل أمير لا يعدل في رعيته)^(١)، وقد وعظ الحسن البصري والي العراق عمر بن هبيرة وعظاً شديداً: (قال لقد سمعت قول الأمير يقول إني أمين أمير المؤمنين على العراق وعامله عليها ورجل مأمور على الطاعة ابتليت بالرعية ولزمني حقهم والنصيحة لهم والتعهد بما يصلحهم وحق الرعية لازم له حق عليك أن تحوطهم بالنصيحة وإني سمعت عبد الرحمن بن سمرة القرشي صاحب رسول الله يقول قال رسول الله ﷺ: «من استرعى رعية فلم يحطها بالنصيحة حرم الله عليه الجنة»^(٢).. وحق الله ألزم من حق أمير المؤمنين والله أحق أن يطاع ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فاعرض كتاب أمير المؤمنين على كتاب الله تعالى فإن وجدته موافقاً لكتاب الله فخذ به، وإن وجدته مخالفاً لكتاب الله فانبذه.. يا ابن هبيرة إن الله ليمنعك من يزيد وأن يزيداً لا يمنعك من الله وإن أمر الله فوق كل أمر وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله)^(٣) وهذا العالم المشهور الأوزاعي مع عبد الله بن علي العباسي لما دخل الشام سنة (١٣٢هـ) قال: (يا أوزاعي ما ترى فيما صنعنا من إزالة أيدي تلك الظلمة عن العباد والبلاد أجهاداً ورباطاً هو؟ قال: أيها الأمير.. عن رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإن لكل امرئ ما نوى»^(٤).. ثم قال يا أوزاعي ما تقول في دماء بن أمية

(١) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٢٤٧)، البدري، الإسلام بين العلماء والحكام (ص ١١٧).

(٢) ورد في معناه عند مسلم/ الجامع الصحيح (ج ٣، ص ١٤٦).

(٣) ابن كثير، البداية (ج ٩، ص ٢٨١)، الغزالي، إحياء (ج ٢، ص ٥٢).

(٤) البخاري، الجامع الصحيح (رقم ١).

فقلت قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(١) ثم قال ما تقول في أموالهم فقلت: «إن كانت في أيديهم حراماً فهي حرام عليك أيضاً، وإن كانت لهم حلالاً فلا تحل لك إلا بطريق شرعي»^(٢)، وعمرو بن عبيد دخل على الخليفة المنصور فقرأ قوله تعالى:

﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢]، حتى بلغ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، لمن فعل مثل أفعالهم فاتق الله يا أمير المؤمنين فإن ببابك نيراناً تتأجج ولا تعمل فيها بكتاب الله ولا بسنة رسول الله وأنت المسؤول عما اجترحوا وليسوا مسؤولين عما اجترحت فلا تصلح دنياهم بفساد آخرتك أما والله لو علم عمالك أنه لا يرضيك منهم إلا العدل لتقرب به إليك من لا يريد^(٣) وهذا سفيان الثوري يخاطب الخليفة المنصور قائلاً: (اتق الله فقد ملأت الدنيا ظلماً وجوراً)^(٤) ويعظه في مناسبة أخرى: (فما تقول يا أمير المؤمنين فيما أنفقت من مال الله ومال أمة محمد بغير إذنهم وقد قال عمر في حجة حجها وقد أنفق ستة عشر ديناراً هو ومن معه ما أرانا إلا وقد أجحفنا بيت المال وأن رسول الله ﷺ قال: «رب متخوض في مال الله فيما شاءت له النار غداً»^(٥) فقال أبو عبيدة الكاتب: أمير المؤمنين يستقبل بمثل هذا فقال له سفيان أسكت إنما أهلك هامان فرعون)^(٦)، ويبعث رسالة إلى الخليفة الرشيد يعظه فيها قائلاً: (من العبد المذنب سفيان بن سعيد الثوري إلى العبد المغرور بالآمال هارون الرشيد الذي سلب حلاوة الإيمان يا هارون هجمت على بيت مال المسلمين بغير رضاهم هل رضي بفعلك المؤلفة قلوبهم والعاملون عليها في أرض الله والمجاهدون في

(١) المصدر نفسه، رقم (٦٨٧٦).

(٢) ابن كثير، البداية (ج ١٠، ص ١٢٠).

(٣) ابن الأزرقي، بدائع الملك (ج ١، ص ٣٤٠)، الحميدي، الذهب المسبوك (ص ١٩٣).

(٤) الغزالي، إحياء (ج ٢، ص ٣٢٢).

(٥) ينظر في معناه عند مسلم/ الجامع الصحيح (ج ٣ / ص ١٤٦).

(٦) ابن الأخوة، معالم القرية (ص ٧).

سبيل الله فشد يا هارون مثرك وأعد للمسألة جواباً وللبلاء جلباباً واعلم بأنك ستقف بين يدي الحكم العدل فقد رزئت في نفسك إذ سلبت حلاوة العلم والزهد ولذيق القرآن ومجالسة الأخيار ورضيت لنفسك أن تكون ظالماً وللظالمين إماماً، واعلم يا هارون أنني قد نصحتك وما أبقيت في النصيح غاية فاتق الله يا هارون في رعيتك واحفظ محمداً في أمته وأحسن الخلافة عليهم واعلم أن هذا لو بقي لغيرك لما يصل إليك وهو صائر إلى غيرك^(١).

وربما جاءت بعض النصائح مصحوبة بمقترحات تخدم عامة الناس ولها تأثيرها الواضح في سياسة الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما هو الحال في نصيحة الأوزاعي للخليفة المنصور: (يا أمير المؤمنين من كره الحق فقد كره الله إن الله هو الحق المبين فحقيق بك أن تقوم بالحق وأن تكون بالقسط قائماً ولعوراتهم ساتراً لا تغلق عليك دونهم الأبواب ولا تقم دونهم الحجاب)^(٢) وهذا عبدالله بن الحسن قاضي البصرة يوصي الخليفة المهدي باختيار الولاة الصالحين وحماية الثغور والتزام العدل والجلوس للمظالم وتطبيق الحق في أخذ الفيء والخراج^(٣) وهذا أبو يوسف قاضي القضاة ينصح الخليفة الرشيد قائلاً: (يا أمير إن الله وله الحمد قد قللك أمراً عظيماً ثوابه أعظم ثواب وعقابه أشد العذاب قللك أمر هذه الأمة فأصبحت وأمسيت وأنت لخلق كثير قد استرعاكهم الله وأئتمنت عليهم وابتلاك بهم وولاك أمرهم وليس يلبث البنيان إذا أسس على غير التقوى إن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على ما بناه وأعان عليه فلا تضيعن ما قللك الله من أمر هذه الأمة والرعية فإن القوة في العمل بإذن الله لا تؤخر عمل اليوم إلى غد فإنك إن فعلت ذلك أضعت، إن الأجل دون الأمل فبادر الأجل بالعمل فإنه لا عمل بعد الأجل وإياك والأمر بالهوى

(١) الغزالي، (إحياء) (ج ٢، ص ٣٢٤).

(٢) الحميدي، (الذهب المسبوك) (ص ١٩٠).

(٣) ابن الجوزي، (الشفاء في مواظب الملوك والخلفاء) (ص ٩٧).

والأخذ بالغضب وإذا نظرت إلى أمرين أحدهما للآخرة والآخر للدنيا فاختر أمر الآخرة على أمر الدنيا فإن الآخرة تبقى والدنيا تفنى وكن من خشية الله على حذر واجعل الناس عندك في أمر الله سواء القريب والبعيد ولا تحف في الله لومة لائم واحذر فإن الحذر بالقلب وليس باللسان فاتق الله فإنما التقوى بالتوقي ومن يتق الله يتقه^(١).

ومن خلال النصائح والمواظب الكثيرة التي قدمها الفقهاء للخلفاء في العصر الأموي والعباسي نخلص إلى ما يلي:

* كانت نصائح الفقهاء للخلفاء انطلاقاً من الواجب الشرعي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستجابة للتدب بالنصيحة لولاة المسلمين وهي تعد بذلك ضابطاً مهماً لتوجيه أقوال وأفعال الخلفاء.

* بعض الفقهاء انتهز فرصة لقائه بالخلفاء خاصة في مواسم الحج فبادروا إلى نصيحهم وتذكيرهم وأحياناً أخرى يبحث الخلفاء عن الفقهاء ويسألونهم الموعظة والنصيحة.

* تنوعت النصائح والمواظب واختلفت باختلاف من قدمها فتارة كانت باللين والملاطفة وأحياناً أخرى مصحوبة بالوعظ والزجر الشديدين.

* ولم تقتصر النصائح بشكل عام على الوعظ والتذكير فحسب بل تضمنت أحياناً مقترحات مهمة كان تأثيرها واضحاً في سياسة وإدارة الدولة وربما كانت مقرونة بعمل معين كدلالة على الرضا الشديد لبعض المخالفات.

* إن طلب الخلفاء للمواظب والنصائح واستماعهم لها وأخذهم ببعض المقترحات الواردة فيها يدل على طبيعة العلاقة بين الفقهاء والخلفاء ويعكس توجه الخلافة إلى الإصلاح ويبين مكانة الفقهاء في المجتمع الإسلامي.

(١) الخراج، (ص ٣١-٣٥).

الاستنتاج:

١- لقد كانت للدولة الإسلامية سياسة دينية واضحة في العهد الأموي والعباسي وكجزء من نهجها هذا قربت واحتضنت الفقهاء أملاً في الإفادة من خبراتهم وتبنيها للخلافة ودعمها لها وكسباً للرأي العام وإضعافاً للمعارضة.

٢- لم تتبن الخلافة مذهباً أو رأياً فقهياً بشكل رسمي وإنما كانت ميول الخلفاء مع آراء الفقهاء والمحدثين الذي سمي فيما بعد بمذهب السنة والجماعة باستثناء محاولات بعض الخلفاء بتبني فكر المعتزلة.

٣- ظهرت في الدولة الإسلامية بعض المخالفات الشخصية وحدثت بعض المظالم ولكن لا يمكن تعميم هذه الحالات الشاذة وجعلها قاعدة ونقيس عليها بأن الدولة لم تلتزم بشريعة الإسلام بل العكس صحيح إذ كانت الشريعة مصانة والجهاد قائماً والدولة والمجتمع طابعهما إسلامي وإن كانت بعض المخالفات الشخصية وبعض المظالم كلما ابتعدنا عن منبع الإسلام وعصر النبوة.

٤- من خلال استعراض علاقة الفقهاء بالخلافة الأموية والعباسية بشقيها الإيجابي والسلبي تتوضح لنا آثار الفقهاء في كل جوانب الحياة لا سيما السياسية منها فلم يكن الفقهاء وعازلاً للسلطين ولم يكن موقفهم هامشياً في الحياة السياسية بل ساهموا مساهمة جادة في رسم الإطار العالم للسياسة الخارجية والداخلية للدولة وذلك بمشاركتهم الفعلية بالإدارة والنصح والشورى أو اضطرار الدولة للسير في إطار منضبط شرعاً إلى حد ما تحسباً من معارضة شعبية يتزعمها أو ينضم إليها الفقهاء.

٥- من خلال استعراض العلاقة غير الودية بين الفقهاء والخلفاء نستطيع القول أن امتناع بعض الفقهاء عن تولي الولايات وعدم تقريبهم للخلافة لا يعني بالضرورة اتخاذهم موقفاً فقهياً أو دينياً معارضاً للخلافة بل كانت جميع هذه المواقف شخصية لا تمثل مدرسة أو مذهباً فقهياً.

٦- ولا يعني تقرب الفقهاء للخلفاء وتوليهم الولايات المختلفة تأييداً تاماً للخلفاء

وموافقة على جميع تصرفاتهم وأنهم أصبحوا وعازماً للسلطين بل كانت مواقف الأغلبية نابعة من تفضيل المصلحة العامة وأهمية الاستقرار للأمة وأيضاً كانوا يتمتعون بصلاية في الحق واستقلالية في القضاء وإنكار شديد على الخلفاء المسؤولين.

٧- أن تدخل مسؤولي الدولة في القضاء كان محدوداً.

٨- إن الفتاوى التي صدرت من قبل الفقهاء تبعاً لمراد الخلفاء هي الأخرى كانت قليلة ومحدودة نسبياً.

٩- إن مواقف الفقهاء غير الودية تجاه الخلافة كانت قليلة نسبياً وهي أيضاً لا تعني بالضرورة أن يكون موقف الفقهاء سلبياً ومعارضاً للخلافة ولا يعني أن موقف الفقهاء كان هامشياً.

١٠- تعامل كبار الفقهاء مع الحياة السياسية بعين الحكمة آخذين بنظر الاعتبار مصلحة الأمة والحفاظ على وحدتها فلم يكن موقفهم الودي مع الخلافة تأييداً للظلم والمظالم وإنما كان محاولة للإصلاح والتغيير وهم بالتالي رضخوا للأمر الواقع انطلاقاً من مصلحة الأمة وليس رضوخاً للمتغلب.

